الأمم المتحدة

A/C.4/58/SR.4

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
25 November 2005
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد لوديل ..... (أوروغواي)

ثم: السيد كول (المقرر) ..... (أيرلندا)

المحتويات

البند ١٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة تحت أي بند آخر من بنود جدول الأعمال) (تابع)

البند ٨٧ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي* (تابع)

البند ٨٨ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي* (تابع)

* بنود قررت اللجنة مناقشتها مجتمعة.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-54819 (A)

البند ٨٩ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة* (تابع)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي* (تابع)

البند ٩٠ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي* (تابع)

البند ١٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة تحت أي بند آخر من بنود جدول الأعمال (تابع)

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥.

البند ١٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة تحت أي بند آخر من بنود جدول الأعمال) (تابع) (A/58/23 (الفصل الثاني)، الفصول من الثامن حتى العاشر)، A/58/23 (الفصل الثالث، الفصل الثاني عشر (الفروع دال – واو)، A/58/171؛ مذكرة شفهية 1/03)

البند ٨٧ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/58/23 (الجزء الثاني)، الفصل السابع A/58/23 (الجزء الثالث) الفصل الثاني عشر (الفرع ألف)، A/58/69)

البند ٨٨ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/58/23 (الجزء الثاني)، الفصل الخامس، A/58/23 (الجزء الثالث)، الفصل الثاني عشر (الفرع باء)

البند ٨٩ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/58/23 (الجزء الثاني)، الفصل السادس، A/58/23 (الجزء الثالث)، الفصل الثاني عشر (الفرع جيم)، A/58/66؛ A/C.4/58/CRP.1)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (A/58/23 (الجزء الثاني)، الفصل السادس، A/58/23 (الجزء الثالث)، الفصل الثاني عشر (الفرع جيم)، A/58/66؛ A/C.4/58/CRP.1)

البند ٩٠ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/58/71)

١ - **السيد الزياني** (البحرين): قال إن استعراض تاريخ الشعوب المستعمرة خلال النص الأول من القرن العشرين والعقد الأخير من القرن الذي سبقه يؤدي بالضرورة إلى الدور الذي لعبته الأمم المتحدة في مكافحة الاستعمار والسيطرة التي تمارسها الدول الاستعمارية. وذكر أن الأمم المتحدة ضمَّت جهودها إلى جهود الدول المستعمرة لمساعدتها في تحقيق الاستقلال وحق تقرير المصير. وأضاف أن غالبية تلك الدول أصبحت أعضاء في الأمم المتحدة وتتبوأ المكان الذي تستحقه بين مجموعة الشعوب.

٢ - وقال إن الأمم المتحدة اتخذت قرارات مختلفة في جهودها ضد الاستعمار، بما في ذلك إعلان الألفية الذي تعهد فيه رؤساء الدول والحكومات بدعم الجهود الرامية لتعزيز المساواة بين الدول فيما يتعلق بحقوق السيادة وحق شعوبها في الاستقلال وتقرير المصير. وأضاف أن الجمعية العامة اتخذت القرار ١٤٦/٥٥ الذي أعلنت فيه العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار (٢٠٠١-٢٠١٠). وذكر أن هدف هذا العقد هو محو الاستعمار من على ظهر البسيطة وفقا للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، التي التزمت بها شعوب العالم لتعزيز حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والحفاظ على الكرامة والقيم الإنسانية، وحماية حقوق جميع البلدان والعمل على تعزيز الرعاية الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية في مناخ من الحرية.

٣ - وأضاف أن الجمعية العامة اقتناعا منها بأن الاستعمار يعيق تعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للشعوب التابعة، اعتمدت في دورتها الخامسة عشرة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(القرار ١٥١٤ (د-١٥)) الذي تعلن فيه رسميا ضرورة وضع حد بشكل عاجل وبدون قيد أو شرط للاستعمار بجميع صوره ومظاهره، وأعلنت فيه أيضا أنه على جميع الدول أن تلتزم بأمانة ودقة بأحكام ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهذا الإعلان، على أساس المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لجميع الدول، واحترام حقوق السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الشعوب.

٤ - واستمر يقول إنه بالرغم من أن العقد الأول (١٩٩٠-٢٠٠٠) لم يحقق أهدافه وبالتحديد تخليص العالم من الاستعمار، فقد كان عنصرا هاما في جهود المنظمة من أجل هذا الغرض. وذكر أن الأمم المتحدة أنشأت في عام ١٩٦١ اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، التي يمكن أن تشعر بالفخر لكل ما حققته في العقود الأخيرة.

٥ - وأضاف بأنه لم يكن هناك أي شك في أن الأمم المتحدة بذلت أقصى ما في وسعها لمحو الاستعمار كما هو واضح في الإعلان، وبرنامج العمل من أجل التنفيذ الكامل للإعلان الذي اعتُمد بمناسبة الذكرى العاشرة، وخطة العمل للتنفيذ الكامل للإعلان، والقرار ٣٣/٤٥ الذي اعتُمد في الذكرى الثلاثين للإعلان، والقرار ١٤٦/٥٥. وأضاف أن الجمعية العامة أكدت مجددا في هذه الوثائق ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل تحقيق محو الاستعمار بشكل كامل وسريع لتمكين البلدان والشعوب المستعمرة من تحقيق استقلالها.

٦ - **السيد شودري** (باكستان): قال إنه بالرغم من إنجازات المنظمة المثيرة للإعجاب في مجال إنهاء الاستعمار فلا تزال هناك ١٦ منطقة غير متمتعة بالحكم الذاتي تنتظر التخلص من الاستعمار. ووفقا لذلك أعلنت الجمعية العامة العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار. وذكر أن وفده يؤيد عمل اللجنة الخاصة، بالإضافة إلى جميع المبادرات الإقليمية الهادفة إلى تعزيز جدول أعمال إنهاء الاستعمار. وأضاف أن وفده يرحب بشكل خاص بانعقاد حلقة منطقة البحر الكاريبي الدراسية الإقليمية المعنية بالنهوض بعملية إنهاء الاستعمار في منطقة البحر الكاريبي وبرمودا المعقودة في أنغيلا، وهي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي في شهر أيار/مايو ٢٠٠٣. وتقع على عاتق الدول القائمة بالإدارة مسؤولية خاصة في بناء قدرات الحكم الذاتي للمناطق غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛ وقال إنه لهذا يكرر ما قامت به اللجنة من مناشدة تلك الدول تيسير إنهاء استعمار المناطق على وجه السرعة آخذة في الاعتبار أوضاع تلك المناطق ومزاياها الخاصة.

٧ - وأضاف أن برنامج عمل إنهاء الاستعمار ليس محصورا في مسألة المناطق غير المتمتعة بالحكم الذاتي. فهو يشمل ضمان السماح لجميع الشعوب الخاضعة لإدارة استعمارية أو احتلال أجنبي أن تمارس حقها غير القابل للتصرف في الحكم الذاتي، وهو مبدأ مبيَّن في ميثاق الأمم المتحدة وبشكل أساسي إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وأضاف أن الاستعمار ترك وراءه إرثا مراً من الاحتلال الأجنبي، والنزاع والمواجهات العنيفة في منطقتين من مناطق العالم. فلقد عانى شعبا كشمير وفلسطين من الاحتلال الأجنبي العسكري والحرمان من ممارسة حقهما في تقرير المصير. وأضاف أنه لا عمل اللجنة، ولا برنامج عمل الأمم المتحدة في الواقع، بشأن الاستعمار سيكتمل بدون إيجاد حل لهاتين القضيتين.

٨ - واستمر يقول فيما يتعلق بنزاع جامو وكشمير، إن الشعب الكشميري حُرم من حقه من تقرير المصير لفترة نصف قرن من الزمن، وأن طرفا في النزاع يستمر في انتهاك القانون برفضه لقرارات مجلس الأمن وانتهاكه المستمر لحقوق الإنسان لشعب كشمير. وتستحق جامو وكشمير، التي يجوز

اعتبارها أكثر المناطق خطورة على وجه الأرض، حلا عادلا ودائما. وقد عرضت حكومته باستمرار إجراء حوار هادف لإيجاد حل للنزاع بشأن كشمير يكون مقبولا من الطرفين، وفوق كل شيء، لشعب كشمير. وأضاف أن الرئيس مشرف اقترح خلال المناقشة العامة التي أجرتها الجمعية العامة في دورتها الحالية وقف إطلاق النار على طول خط المراقبة. وذكر أن حكومته مستعدة لإجراءات إضافية متبادلة لضبط النفس وبناء الثقة ودعت إلى توسيع عمل فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في باكستان لمراقبة وقف إطلاق النار وأي حركة على طول خط المراقبة. وقدمت هذه العروض بنيّة حسنة ومن أجل السلام في جنوب آسيا، لأنها لا تزال ملتزمة بحل نهائي لنزاع كشمير وفقا لرغبات شعب كشمير والقرارات ذات العلاقة. وعلى الطرف الآخر أن يستجيب إذا كان بالفعل مهتما بالأمن الإقليمي وحل النزاع بشأن كشمير.

٩ - **السيد أويارزون** (إسبانيا): قال إن إسبانيا والمملكة المتحدة بدأتا في إجراء اتصالات على مختلف المستويات خلال العام الفائت وفقا لقرار الجمعية العامة الذي اتخذته في دورتها السابعة والخمسين بشأن مسألة جبل طارق.

١٠ - وأضاف أن نائب رئيس وزراء جبل طارق قام في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٣ صراحة بدعوة اللجنة الخاصة لإرسال بعثة زائرة إلى جبل طارق وقد وقّع كثيرون على التماس بتأييد إيفاد هذه البعثة. وبذلك كانت حكومة جبل طارق تحاول الحصول على دعم صريح أو ضمني لمعارضتها لمبدأ وحدة الأراضي الذي تعترف به تقليديا المنظمة والقانون الدولي. وكانت تحاول أيضا الحصول على اعتراف باستفتاء جرى في جبل طارق في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وكان من المعروف أنه ليس شرعيا أو ملزما من الناحية القانونية، ولم تعترف به المملكة المتحدة، وهي الدولة القائمة بالإدارة، والطرف الآخر في النزاع. وأكد في هذا السياق على أن إسبانيا تعترض على إيفاد البعثة الزائرة إلى جبل طارق. وأكد مجددا في ختام كلمته على رغبة حكومته في مواصلة النقاش البنّاء بين إسبانيا والمملكة المتحدة حول قضية جبل طارق بهدف التوصل إلى اتفاق مرض وشامل، في أقرب فرصة ممكنة ويحترم المصالح الشرعية لسكان المنطقة غير المتمتعة بالحكم الذاتي والتي توفر أملا في مستقبل أفضل.

البند ١٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة تحت أي بند آخر من بنود جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى ممثلي المناطق غير المتمتعة بالحكم الذاتي

مسألة جبل طارق

١١ - بدعوة من الرئيس، اتخذ السيد كاروانا (رئيس وزراء جبل طارق) مكانا إلى المائدة.

١٢ - **السيد كاروانا** (رئيس وزراء جبل طارق): قال إن الجمعية العامة تتخذ كل عام قرارا بتوافق الآراء بناء على توصية من اللجنة الرابعة بشأن مسألة جبل طارق، واقتبس منه البنود الرئيسية. وذكر أنه في كل سنة، منذ عام ١٩٩٢، أكدت حكومته على أن تلك القرارات تعكس بشكل أساسي ''التوافق'' بين المملكة المتحدة وإسبانيا، غير أنها لا تعترف بوضع شعب جبل طارق المستعمر أو حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ومن الواضح أن القرارات تعالج مسألة جبل طارق وكأنها نزاع بشأن السيادة الإقليمية بين المملكة المتحدة وإسبانيا، بدلا من أن تكون قضية إنهاء الاستعمار، بالرغم من ضم جبل طارق في قائمة المناطق غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ومن الضرورة بمكان التأكيد على الفارق بين نزاع بشأن السيادة ومسألة إنهاء الاستعمار، التي تنطوي على مبادئ قانونية وسياسية دولية مختلفة جدا.

١٣ - ودعا إلى وضع حد للثنائية بين المملكة المتحدة وإسبانيا في تقرير مستقبل جبل طارق الذي لا يمكن أن يقرره إلا شعب جبل طارق. والموضوع بالنسبة لجبل طارق هو إنهاء الاستعمار والمبادئ ذات العلاقة بتقرير المصير. والموضوع بالنسبة لإسبانيا هو السيادة الإقليمية التي تسمح لها بتطبيق مبادئ السيادة الإقليمية على عملية إنهاء الاستعمار. أما بالنسبة للمملكة المتحدة، فإن المبدأ الملائم هو تقرير المصير، غير أنها تُجري مفاوضات ثنائية بشأن السيادة الإقليمية مع إسبانيا، مما يستعصي على الفهم؛ وهو أمر لا يتماشى مع مبدأ تقرير المصير.

١٤ - واستمر يقول إنه يرحب بعدم الإشارة إلى جبل طارق في البيان الذي ألقاه ممثل إسبانيا أمام الجمعية العامة خلال الدورة الحالية. غير أن وزير خارجية إسبانيا تكلم عن تطبيق مبدأ السيادة الإقليمية بشأن حل مسألة جبل طارق في الدورة السابقة. على أن جبل طارق هو مستعمرة، ووفقا لنظرية الأمم المتحدة بشأن إنهاء الاستعمار ليس هناك بديل إلا استخدام مبدأ تقرير المصير. وبالإضافة إلى ذلك، أوضح القرار ٢٦٢٥ (د-٢٥) الصادر في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ أن مبدأ وحدة الأراضي لا ينطبق على أوضاع إنهاء الاستعمار إذا كان الإقليم مستعمرة ولا يشكل حاليا جزءا من الدولة العضو، وهي الحالة التي تنطبق على جبل طارق.

١٥ - وقال إنه نظرا لعدم وجود اتفاق بين الأطراف الثلاثة بشأن المبدأ الذي يجب تطبيقه على المشكلة، فإن العقدة قد يتسنى حلها من خلال مناشدة محكمة العدل الدولية إصدار فتوى بشأن المسألة. بيد أن إسبانيا رفضت هذا الحل، إذ أن ذلك سيحول بينها وبين التشويه المنهجي لمبادئ القانون الدولي لأغراض سياسية. ومن نفس المنظور، ومن أجل الحفاظ على وضعها، عارضت إسبانيا إرسال البعثة الزائرة. ومن ناحية أخرى، اتخذ برلمان جبل طارق قرارا يدعو اللجنة لزيارة جبل طارق.

١٦ - وأضاف أن مجلس ممثلي هيئات جبل طارق، قدم في تموز/يوليه ٢٠٠٣ التماسا، طلب فيه أيضا إلى اللجنة الخاصة أن توفد بعثة إلى جبل طارق حتى تستطيع أن تقف بنفسها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي للإقليم، وما يتمتع به شعبه من هوية ذات طابع فريد ومستقل؛ وتقيِّم قدرة شعب جبل طارق على ممارسة حقه في تقرير المصير؛ وتحدد رغبات وطموحات هذا الشعب فيما يتعلق بالمستقبل السياسي لوطنه. وقد وقَّع على هذا الالتماس ٨٠ في المائة من الناخبين في جبل طارق. وإن مسألة إرسال بعثة زائرة إلى إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي هي مسألة تبت فيها اللجنة الخاصة والإقليم والدولة القائمة بالإدارة. ولما كانت حكومة المملكة المتحدة قد صرحت بأنها لن تثير اعتراضا على القيام بمثل هذه الزيارة، فإنه يحث اللجنة الرابعة على أن تطلب من اللجنة الخاصة القيام بزيارة لجبل طارق.

١٧ - وفيما يخص مبدأ تقاسم السيادة على جبل طارق بين المملكة المتحدة وإسبانيا، أعرب السيد كاروانا عن رغبته في التأكيد مجددا على أن ذلك أمر مرفوض تماما بالنسبة لشعب جبل طارق، إذ أنه يرى فيه وسيلة للإبقاء على استعمار أراضيه، والأدهى من ذلك، أن هذا الاستعمار سيكون من طرف دولتين لا دولة واحدة. وعلى الرغم من المعارضة القوية من طرف حكومتي إسبانيا والمملكة المتحدة، عُقد استفتاء يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن مسألة ما إذا كان شعب جبل طارق يوافق على مبدأ تقاسم السيادة على جبل طارق بين المملكة المتحدة وإسبانيا. وقد شارك حوالي ٩٠ في المائة من الناخبين في الاستفتاء، وأجاب ٩٩ في المائة من الذين أدلوا بأصواتهم بكلمة ''لا''. لذلك فإن المفاوضات المستمرة بين المملكة المتحدة وإسبانيا الخاصة بالسيادة ستكون خالية من أية شرعية سياسية أو ديمقراطية. ويعارض شعب جبل طارق معارضة قاطعة مبدأ السيادة المشتركة. وسيادة شعب جبل طارق على بلاده مسألة غير

قابلة للتجزئة، ولا يمكن تقاسمها من طرف الدولة القائمة بالإدارة ودولة مجاورة، بما يلائم المصالح العسكرية لإحداهما والمطامح الإقليمية للأخرى، في نفس الوقت الذي يتم فيه تجاهل حق الشعب غير القابل للتصرف في تقرير مصيره.

١٨ - وقال إنه يكرر طلبه بأن تقوم اللجنة بتعديل القرار الذي تتخذه كل سنة بتوافق الآراء، حتى يتسنى تبيان المركز الاستعماري ومنح الأولوية لشعب جبل طارق؛ وأنه ينبغي للجنة إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية؛ كما أنه ينبغي لها أن تأذن للجنة الخاصة بزيارة جبل طارق.

١٩ - انسحب السيد كاروانا.

٢٠ - **السيد ستانيسلاوس** (غرينادا): أشار إلى دعوة السيد كاروانا لقيام اللجنة الخاصة بإرسال بعثة إلى جبل طارق وتساءل عما يمكن أن يمنع اللجنة الخاصة من قبول الدعوة ما دامت الدولة القائمة بالإدارة لا تعترض على الفكرة.

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات (A/C.4/58/2، و A/C.4/58/3 و Add.1، و A/C.4/58/4 و Add.1-9)

مسألة جبل طارق

٢١ - بناء على دعوة الرئيس اتخذ السيد بوسانو (زعيم المعارضة البرلمانية في جبل طارق) مكانا إلى مائدة مقدمي الالتماسات.

٢٢ - **السيد بوسانو** (زعيم المعارضة البرلمانية في جبل طارق): قال إن الاستفتاء الذي نظمه البرلمان في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، رفض فيه شعب جبل طارق بأكثرية ساحقة تقاسم السيادة على الإقليم الذي اقترحته إسبانيا والمملكة المتحدة في إطار اتفاق. وذكر أن من الواضح أن ذلك القرار يجرد مبدأ تقاسم السيادة من كل شرعية.

٢٣ - وأضاف أنه في استفتاء آخر نظمته المملكة المتحدة في ١٩٦٧، رفض شعب جبل طارق بأغلبية ساحقة اقتراح الدول القائمة بالإدارة تقاسم سيادتها على الإقليم مع إسبانيا. غير أن الجمعية العامة، نتيجة لتوصية اللجنة التي رضخت لحثّ إسبانيا، اختارت أن تتجاهل نتائج الاستفتاء، وأكدت في مشروع قرار اعتمدته في شهر كانون الأول/ديسمبر من تلك السنة أن إجراء الاستفتاء يتعارض مع القرارات السابقة الخاصة بجبل طارق.

٢٤ - وقال إنه منذ إدراج المسألة لأول مرة في جدول أعمالها، قبل ٤٠ عاما، لم تعارض اللجنة أبدا مخططات إسبانيا والمملكة المتحدة الاستعمارية، ولم تدافع أبدا عن حق شعب جبل طارق في تقرير مصيره. ومنذ عام ١٩٨٥، بشكل خاص، عندما وافقت المملكة المتحدة على إجراء مفاوضات مع إسبانيا، قنعت اللجنة باتخاذ قرارات بمجرد توافق الآراء كل سنة تدعو فيها الدولتين إلى التوصل إلى حل تفاوضي بشأن مسألة جبل طارق، وتجاهلت عمدا أن شعب جبل طارق يرغب في ممارسة حقه في تقرير المصير، وأنه يعارض أي نقل لسيادة. وكما هو واضح من الاستفتاءين المشار إليهما أعلاه بوضوح، فإن شعب جبل طارق كان مصمما على اتخاذ القرار بنفسه، وأنه لن يسمح لإسبانيا أو المملكة المتحدة أو اللجنة الرابعة أن تحرمه من حقوقه.

٢٥ - وأضاف أن إسبانيا طلبت في عام ١٩٦٧ من يو ثانت، الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الوقت، أن يطلب إلى المملكة المتحدة الدخول في مفاوضات معها. ويدعو شعب جبل طارق الآن، الأمين العام الحالي للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، أن يناشد إسبانيا والمملكة المتحدة احترام ميثاق الأمم المتحدة والسماح للإقليم بممارسة حقه في تقرير المصير.

٢٦ - انسحب السيد بوسانو.

٢٧ - بناء على دعوة الرئيس اتخذ السيد فيثام (زعيم حزب العمال في جبل طارق) مكانا إلى مائدة تقديم الالتماسات

٢٨ - **السيد فيثام** (زعيم حزب العمال في جبل طارق): قال إن الزعماء المنتخبين لشعب جبل طارق مثلوا كملتمسين أمام اللجنة للدفاع عن حقهم في تقرير المصير خلال الثلاثين سنة الماضية. وكانوا ثابتين وواضحين، غير أنهم حُرموا من حق تقرير المصير

٢٩ - وأضاف أن الكفاح من أجل القضاء على الاستعمار ينبغي أن يستمر بنشاط متجدد خلال العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار الذي بدأ منذ سنتين، ليس فقط من أجل الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم، حيث لا تعارض الدولة القائمة بالإدارة حق تقرير المصير، بل في أقاليم مثل جبل طارق حيث تعارض الدولة القائمة بالإدارة تقرير المصير أو دولة ثالثة تدعي الإقليم لنفسها.

٣٠ - وقال إن اتخاذ القرار بتوافق الآراء كل سنة يؤدي إلى ترسيخ الاستعمار في جبل طارق. وذكر أن هذا يعطي إسبانيا في الواقع حق الاعتراض على إنهاء الاستعمار في الإقليم. كما أنه يسمح للمملكة المتحدة أيضا بالتظاهر بتأييد حق شعب جبل طارق في تقرير المصير في الوقت الذي تصر فيه على ممارسة هذا الحق وفقا لالتزامات المملكة المتحدة الدولية، بما في ذلك الالتزامات الناتجة عن معاهدة أوتريخت.

٣١ - وأضاف أن اللجنة تعلم أن المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أنه في حالة وجود خلاف بين التزامات الدولة العضو وفقا للميثاق وبين التزاماتها بموجب أية اتفاقية دولية أخرى، فإن للميثاق الأولوية. واللجنة باستمرارها في اتخاذ القرار الخاص بجبل طارق كل سنة بتوافق الآراء تتحمل نفس المسؤولية في حرمان شعب جبل طارق من حق تقرير المصير، تماما مثل إسبانيا والمملكة المتحدة، وهما الدولتان اللتان تستمران في التفاوض من أجل سيادة مشتركة على الإقليم. وذكر أنه إذا نجحت تلك المفاوضات، فسوف يجد جبل طارق نفسه تحت سيطرة دولتين مستعمرتين بدلا من دولة واحدة. وأضاف أن جذور صياغة القرار الذي تعتمده اللجنة الرابعة كل سنة تمتد إلى الماضي، وبشكل خاص إلى قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٩، الذي اعترف بحق شعب جبل طارق في التصويت في انتخابات البرلمان الأوروبي.

٣٢ - وأضاف أن حكومة جبل طارق طلبت من اللجنة الخاصة إرسال بعثة زائرة إلى جبل طارق. وحظي الطلب بدعم الهيئة التشريعية لجبل طارق، وجميع الأحزاب السياسية، وشعب جبل طارق. وقال إن هذه البعثة ذات أهمية قصوى لأنها ستوفر للجنة الخاصة فرصة الاطلاع بنفسها على استعداد شعب جبل طارق لتقرير مصيره وقوة مؤسساته الديمقراطية. لذلك، ينبغي للجنة أن توصي اللجنة الخاصة الاستجابة بشكل إيجابي لهذا الطلب.

٣٣ - انسحب السيد فيثام.

مسائل الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أنغيلا، وبرمودا، وبيتكيرن، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانة، وغوام، ومونتسيرات.

جزر كايمان

٣٤ - بناء على دعوة الرئيس، اتخذت السيدة هاريس (الرئيسة المنتخبة للغرفة التجارية في جزر كايمان)، مكانا إلى مائدة مقدمي الالتماسات.

٣٥ - **السيدة هاريس** (الرئيس المنتخب لغرفة التجارة بجزر كايمان): قالت إن مستوى المعيشة المرتفع في جزر كايمان، وهو من أعلى المستويات في العالم، واقتصادها القوي،

والتواؤم الاجتماعي فيها، كلها أمور تجعل من الصعب التفكير في أن جزر كايمان مازالت إقليماً واقعاً تحت السيطرة الاستعمارية. و لم يسمع السكان بالالتزام الدولي للمملكة المتحدة بتقديم معلومات حول حقهم في تقرير المصير إلا في أيار/مايو ٢٠٠٣، بعد الزيارة التي قام بها رئيس اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار إلى الجزر. وأضافت أن تقاعس الدولة القائمة بالإدارة عن الوفاء بهذا الالتزام أدى إلى تشكك الكثيرين في شرعية مشروع الدستور الذي أعدته لجنة استعراض الدستور، حيث تحمل بعض بنوده علامات تدخل حكومة المملكة المتحدة وتتعارض بشكل مباشر مع إرادة الشعب.

٣٦ - وأردفت قائلة إنه في جزر كايمان، يحظى الحاكم الذي عينته حكومة المملكة المتحدة بسلطات واسعة، لا سيما سلطة تعيين النائب العام. ونتيجة لذلك، تزايد التوتر في العلاقات بين حكومة المملكة المتحدة وحكومة جزر كايمان. فعلى سبيل المثال، فإنه في وقت سابق من عام ٢٠٠٣ عندما طلبت حكومة المملكة المتحدة من الجزر تطبيق توجيه جديد للاتحاد الأوروبي يتعلق بالضرائب، قررت حكومة جزر كايمان أن تستأنف الأمر أمام محكمة العدل الأوروبية، خشية أن يؤثر هذا التوجيه بشدة على القطاع المالي للجزر وأن يكون مصمماً لحماية سوق سندات لندن مما يضر بالجزر. وقالت إنه على الرغم من أن محكمة أول درجة قضت بعدم اختصاصها بالنظر في جوهر الموضوع، فإنها أقرت بحق الجزر في أن تطلب أن تكون آثار تطبيق هذه التوجيهات على قطاعها المالي محل مشاورات بين الطرفين. و لم تَبدُ المملكة المتحدة مستعدة لأخذ رأي المحكمة الأوروبية بعين الاهتمام.

٣٧ - ومضت تقول إن ثمة أمراً آخر اكتشف في وقت مبكر من عام ٢٠٠٣ وكشف عن الأمور بشكل أكبر وهو أن حكومة المملكة المتحدة قامت من خلال مخابراتها بزرع جواسيس في القطاع المصرفي ووحدة الإبلاغ المالي التي أعاد النائب العام تنظيمها لتدخل في إطار مسؤولية مكتبه مباشرة. وأضافت أن القطاع المالي دعا إلى استقالة النائب العام آنذاك، كما رفضت حكومة جزر كايمان الجلوس في الجمعية التشريعية مع النائب العام، وهو عضو في المجلس التنفيذي بموجب الدستور.

٣٨ - وأضافت أنه من المؤسف أن الحالة تفاقمت لكون عام ٢٠٠٤ كان عام انتخابات في جزر كايمان، مع احتجاج المملكة المتحدة بأنها لا تفهم بشكل كامل معنى تقرير المصير كما عرّفته الأمم المتحدة ، وتلميحها بأن قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) قد بطل أثره على نحو ما. وبالنسبة لشعب الجزر، فإن الطريق قُدُماً واضح: يجب أن يحصلوا على فرصة توعية أنفسهم بشكل كامل فيما يتعلق بتقرير المصير لضمان ألا يُسلب منهم حقهم في تقرير مستقبلهم. وقالت إن دعم اللجنة واللجنة الخاصة لا غنى عنه في هذا الصدد، مشيرة إلى أن دعم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الأخرى في إطار فرقة عاملة عامة من الأقاليم تنشئها الأمم المتحدة لهو أمر محل ترحيب كبير.

٣٩ - وحثت المملكةَ المتحدة على العمل مع شعب جزر كايمان من أجل توعيته بحقه في تقرير المصير ولتنظيم استفتاء عن المسألة بهدف تحديد ما إذا كانت التعديلات على الدستور تتفق وآمال الشعب.

٤٠ - انسحبت السيدة هاريس.

٤١ - شغل السيد كول (آيرلندا) (المقرر)، مقعد الرئاسة.

مسألة الصحراء الغربية

٤٢ - اتخذ السيد سعيد (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)) مكاناً إلى مائدة مقدمي الالتماسات.

٤٣ - **السيد سعيد** (جبهة البوليساريو): قال إنه بعد فترة طويلة من الحكم الاستعماري الإسباني الذي انتهى عام ١٩٧٥، أُجبر الشعب الصحراوي على خوض معركة جديدة من أجل الاستقلال الوطني عندما قام المغرب، في تحدٍ مباشر للقانون الدولي، بغزو أرضه ووضعها تحت الاحتلال الذي استمر إلى يومنا هذا.

٤٤ - وأضاف أن الآمال في التوصل إلى حل سلمي للصراع عن طريق الاستفتاء، والتي أحيتها خطة التسوية التي أقرها مجلس الأمن عام ١٩٩١ وقبلها المغرب، قد أُحبِطت.

٤٥ - ومضى يقول إن سنوات العمل الشاق لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية والموارد المالية الهائلة التي استثمرها المجتمع الدولي قد ضاعت سُدى. وأردف قائلاً إنه على الرغم من ذلك، واصل الأمين العام ومبعوثه الشخصي جهودهما للوساطة، التي تُوجت عام ٢٠٠٣ بتقديم خطة سلام إلى مجلس الأمن من أجل تقرير مصير شعب الصحراء الغربية. وتنص الخطة على فترة انتقالية مدتها خمس سنوات، تُجري الأمم المتحدة في نهايتها استفتاء للسماح للشعب الصحراوي باختيار مصيره بحُرية عن طريق اختيار إما الاستقلال الوطني أو الاندماج مع المغرب. واسترسل قائلاً إن جبهة البوليساريو قبلت الخطة بدافع الرغبة المخلصة في إعطاء فرصة جديدة للسلام ولتيسير عودة الاستقرار والوئام إلى المنطقة، فيما عارضها المغرب حيث يُخبر كل من يرغب في الاستماع إليه أن الصحراء الغربية هي إقليم كان تابعاً له قبل أن تحتله إسبانيا عام ١٨٨٤.

٤٦ - وأضاف أن من المهم التذكير بأنه بناء على طلب الجمعية العامة أصدرت محكمة العدل الدولية في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ فتوى تنفي وجود أية صلة تتعلق بالسيادة الإقليمية بين المملكة المغربية والصحراء الغربية، وتؤكد أنه ينبغي ألا يمنع الأمم المتحدة شيء من تنفيذ مبدأ تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية. وأعاد مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية تأكيد فتوى المحكمة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، بعد أن طلب مجلس الأمن رأيه. وكما كان الحال مع خطة التسوية في ١٩٩٠-١٩٩١، يرفض المغرب التعاون مع الأمم المتحدة ويواصل رفض أي حل للصراع يستند إلى مبدأ تقرير المصير.

٤٧ - واسترسل قائلاً إن الأمين العام أشار بوضوح، في تقريره المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ (S/2003/565) الموجه إلى مجلس الأمن، إلى أن موقف المغرب لا يمكن الدفاع عنه، لأن اعتراضه الرئيسي على خطة السلام على ما يبدو هو أن أحد خيارات الاقتراع في الاستفتاء لتحديد الوضع النهائي للصحراء الغربية هو خيار الاستقلال، إلا أن الاستقلال كان أحد خيارات الاقتراع بموجب خطة التسوية التي قبلها المغرب. واستطرد قائلاً إن الأمين العام رفض اعتراض المغرب حيث يرى أنه من الصعب تصور حل سياسي ينص على تقرير المصير على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ١٤٢٩ (٢٠٠٢) ويحول في الوقت ذاته دون إدراج احتمال الاستقلال كواحد من عدة أسئلة ترد في الاقتراع. وقال إن جبهة البوليساريو أوفت بجميع التزاماتها، لكن الاستفتاء يظل سراباً بسبب تقاعس المغرب عن الوفاء بالتزاماته.

٤٨ - وتابع بقوله إنه بينما قامت جبهة البوليساريو بلَفَتات إنسانية بهدف إيجاد مناخ يتسم بالانفراج، وذلك عن طريق إطلاق سراح عدة مئات من أسرى الحرب المغاربة، لا يزال مكان مئات من المدنيين والأفراد العسكريين الصحراويين الذين أسرهم المغرب مجهولاً. وتستمر معاناة الشعب الصحراوي من الآثار اليومية للاحتلال الوحشي. وقُسمت البلد إلى جزئين بجدار أكثر شؤماً من جدار برلين بألف مرة، تحيطه أسيجة من الأسلاك والألغام وأكثر من ١٢٠ ٠٠٠ جندي. كما تَنهب القوة المحتلة موارد البلد الطبيعية على مرأىً تام من بعثة الأمم المتحدة.

٤٩ - ومضى يقول إنه منذ عام ١٩٩٢، لم تتمكن الأمم المتحدة من تنظيم الاستفتاء بسبب إعاقة المغرب، وحقيقة أنها تُبقي على وجودها في الصحراء الغربية لرصد وقف إطلاق نار زائل لم تؤد سوى إلى الإضرار بمصداقيتها. وقامت القوة المحتلة باستغلال وإساءة استعمال هذا الوجود بهدف الإبقاء إلى أجل غير مسمى على الوضع الراهن لاحتلال غير مشروع، وتحت حماية ''الخوذات الزرقاء''.

٥٠ - واسترسل قائلاً إنه يتعين أن تواصل الأمم المتحدة بعزم عملية القضاء على الاستعمار في الصحراء الغربية وإنهائه. وبإمكانها أن تنجح كما حدث في تيمور - ليشتي. وأضاف أن جبهة البوليساريو على قناعة بأن تسوية عادلة ودائمة لهذه المسألة ستعزز الاستقرار في المنطقة، فضلاً عن التنمية الاقتصادية لجميع شعوبها لاسيما الشعب الصحراوي والشعب المغربي.

٥١ - انسحب السيد سعيد.

٥٢ - بناء على دعوة من الرئيس اتخذ السيد أورتيز (سكرتير الاتحاد الوطني الإسباني للمؤسسات المتضامنة مع الشعب الصحراوي) مكاناً إلى مائدة مقدمي الالتماسات.

٥٣ - **السيد أورتيز** (سكرتير الاتحاد الوطني الإسباني للمؤسسات المتضامنة مع الشعب الصحراوي): قال إن الاتحاد الذي يمثله يرى أن مشكلة الصحراء الغربية هي من دون شك مشكلة إنهاء احتلال. فجميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة منذ نهاية الستينيات كررت تأكيد الحاجة إلى إنهاء احتلال هذا الإقليم على أساس احترام حق الشعب الصحراوي في الاستقلال وتقرير المصير. وأكدت هذا الحق الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، والتي لا تزال سارية. على أنه أضاف أن الاحتلال غير الشرعي للإقليم عام ١٩٧٥ الذي يسرته الحكومة الإسبانية وهي القوة الاستعمارية القديمة، منع الشعب الصحراوي من ممارسة هذا الحق.

٥٤ - وأردف قائلاً إن الصراع المسلح الذي احتدم بين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٩٠ لم يحل المشكلة، ولا حلها موت آلاف الأبرياء أو معاناة مئات الآلاف من المسنين والنساء والأطفال ولا بلايين الدولارات التي أُنفقت حتى الآن. وأضاف أن مجلس الأمن، انطلاقاً من اقتناعه بأنه لن يتم التوصل إلى سلام عادل ودائم للصراع إلا من خلال الحوار والمفاوضات، اتخذ في حزيران/يونيه ١٩٩٠ ونيسان/أبريل ١٩٩١ القرارين ٦٥٨ (١٩٩٠) و ٦٩٠ (١٩٩١) على التوالي. وينص القراران على إجراء الاستفتاء في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ بموافقة المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، وبمسؤولية الأمم المتحدة بشكل مباشر عن تنظيمه وكفالة النزاهة ونشر بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو) لضمان جميع الأعمال التحضيرية اللازمة. إلا أن عشر سنوات قد مرت و لم تُحل المشكلة بعد. حتى تعيين المبعوث الأمين العام الشخصي للصحراء الغربية في ١٩٩٧ لم يتغلب على العقبات التي وضعها الجانب المغربي للحيلولة دون إجراء الاستفتاء. وحتى بعد موافقتها على خطة التسوية واتفاقات هيوستن وخطة بيكر الجديدة، فإن المملكة المغربية لا تتوافر لديها الإرادة السياسية لاحترام أحكامها. وتلك العقبات والاستفزازات وانتهاكات الاتفاقات المتواصلة من المملكة المغربية دفعت ممثل الولايات المتحدة في عام ١٩٩٤ إلى اتهام حكومة المغرب بالتصرف مثل ''أفراد العصابات''.

٥٥ - وأضاف أن ملك المغرب ورئيس وزراء حكومته وكبار أعضاء الإدارة المغربية قد ذكروا مراراً أنهم سيقبلون فقط باستفتاء يضمن الحكم المغربي للصحراء. وقال إن الحكومة المغربية تمارس قمعاً وحشياً في المناطق المحتلة وترتكب انتهاكات دائمة لحقوق الإنسان والحريات

الأساسية، وتقوم باعتقالات تعسفية وتعذيب مع الإفلات من العقاب. ومن الأرجح أن ينتهي مناخ القمع والإرهاب بحمام دم كما حدث في تيمور - ليشتي قبل أربع سنوات.

٥٦ - وواصل كلمته قائلاً إن المشكلة ليست تقنية بل سياسية. وهي نتيجة إحجام الجانب المغربي عن الموافقة على إجراء الاستفتاء على تقرير المصير في الصحراء الغربية بجميع الضمانات الديمقراطية اللازمة.

٥٧ - وزاد على ذلك بقوله إن الأمم المتحدة في مفترق طرق: فبإمكانها إما أن تقنع الحكومة المغربية بالامتثال لخطة السلام، أو تقبل بفشلها وتنسحب، مع ما ينتج عن ذلك من فقدان للثقة والمصداقية من جانب المجتمع الدولي و الخطر الواضح لعودة الصراع المسلح والحالة التي كانت تسود قبل عقد مضى، مضيفاً أن سلام وأمن شمال غرب أفريقيا بأسره معرض للخطر.

٥٨ - وتابع قائلاً إن الحل الوحيد المستقر والدائم للصراع يكمن في إعطاء الشعب الصحراوي الذي عانى الكثير فرصة ليعيش في سلام وحرية وكرامة، وليقرر مستقبله من خلال استفتاء. وإن كان ذلك ممكناً في ناميبيا ومؤخراً في تيمور - ليشتي، فليس من سبب يمنع إمكانية حدوثه في الصحراء الغربية.

٥٩ - انسحب السيد أورتيز.

٦٠ - بناء على دعوة من الرئيس اتخذ السيد بريونيس (رابطة الحقوقيين الدولية للعمل من أجل الصحراء الغربية) مكاناً إلى مائدة مقدمي الالتماسات.

٦١ - **السيد بريونيس** (رابطة الحقوقيين الدولية للعمل من أجل الصحراء الغربية): قال إنه في آب/أغسطس ٢٠٠٣، نشرت مؤسسة France-Libertés ما يسمى بتقرير عن حالة احتجاز أسرى الحرب المغاربة في تندوف (الجزائر) بعد بعثة تحقيق دولية. وأضاف أن التقرير أدان حالات الموت والتعذيب والتشويه والاستجواب والإعدام بإجراءات موجزة والسخرة، إضافة إلى ظروف الاعتقال اللاإنسانية والمشاكل المتعلقة بالطعام والصحة. واستند التقرير حصراً إلى شهادة السجناء المغاربة، التي اعتبرتها France-Libertés حقيقة موضوعية لا تحتاج إلى تأكيد من الصحراويين أو من مصادر أخرى. ومن ثم فإن هذه الشهادة لا تتعدى كونها مجموعة من الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة، حيث لم تتكلف المؤسسة المذكورة عناء إجراء المزيد من التحقيق. واسترسل قائلاً إنه على الرغم من أن البعثة اعتبرت نفسها تحقيقاً، فإن التقرير في واقع الأمر كان الغرض منه ببساطة هو الإساءة إلى القضية الصحراوية وزيادة حالة السكان اللاجئين سوءاً. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٣، قامت محكمة مغربية في العيون بحل منظمة دولية غير حكومية تدعى منتدى الحقيقة والعدالة، قطاع الصحراء، وهي مكرسة للدفاع عن حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، بدعوى تحريضها الشباب في المقاطعات الصحراوية على ارتكاب جرائم وأفعال هدامة. وأسفر الحل عن إغلاق مكاتب المنظمة ومصادرة أموالها. وأضاف أن هدف الحكومة المغربية كان هو عزل الشعب الصحراوي عن العالم الخارجي، حيث تحرمه من المساعدة التي كان يتلقاها من تلك المنظمة.

٦٢ - ومضى يقول إنه في أوائل عام ٢٠٠٣، أدانت هيئة العفو الدولية حالة حقوق الإنسان في المناطق المحتلة وانتهاكات الحقوق الأساسية للمواطنين الصحراويين. وفي تطور آخر حدث مؤخراً، قامت الحكومة المغربية بالتمويه على عملية إبعاد ٥٠ معلماً بوصفها عملية نقل. وكان المعلمون أعضاء في جماعات لحقوق الإنسان ويمارسون مهنتهم في مدن معينة في الصحراء الغربية. ويعد الإبعاد انتهاكاً سافراً للوائح وزارة التعليم المتعلقة بنقل أعضاء هيئة التدريس.

٦٣ - وذكر أنه قبل ذلك بأيام، تمكن ١١ شاباً صحراوياً من الفرار من الصحراء الغربية، عابرين ''جدار العار'' حيث وصلوا إلى مخيم للاجئين. وقاموا بذلك لأنه لم يعد بإمكانهم تحمل القمع الذي تعرضوا له بسبب مشاركتهم في مظاهرة سلمية من أجل احترام حقوق الإنسان في الصحراء الغربية.

٦٤ - وأضاف أن كل تلك الانتهاكات وأعمال التكدير هي جزء من سياسة متعمدة من جانب السلطات المغربية من أجل قمع تطلعات الشعب الصحراوي الذي يتعين السماح له بممارسة حقه في تقرير المصير بضمان من مجلس الأمن.

٦٥ - انسحب السيد بريونيس.

٦٦ - بناء على دعوة من الرئيس اتخذت السيدة تيوين (لجنة أوكسفام للتضامن) مكاناً إلى مائدة مقدمي الالتماسات.

٦٧ - **السيدة تيوين** (لجنة أوكسفام للتضامن): لفتت الانتباه إلى الصلة بين الحالة الإنسانية للاجئين والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وذلك بعد أن وصفت الحالة الإنسانية في مخيمات اللاجئين الصحراويين بالقرب من تندوف والظروف المعيشية للسكان المقيمين في الأرض الواقعة تحت سيطرة جبهة البوليساريو. وقالت إن هناك هيئتين تقدمان المعونة الغذائية في تلك المناطق ، وهما برنامج الأغذية العالمي ومكتب المعونة الإنسانية التابع للمفوضية الأوروبية. ويرجع اشتراك برنامج الأغذية العالمي إلى عام ١٩٨٦، فيما يعود اشتراك مكتب المعونة الإنسانية التابع للمفوضية الأوروبية إلى عام ١٩٩٣. وأضافت أنه في بادئ الأمر كانت المساعدة تستهدف ٠٠٠ ٨٠ لاجئ، ولكن بعد إحصاء قامت بتعديله وإقراره مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ربيع عام ٢٠٠٠ استعداداً للعودة الممكنة للاجئين، ارتفع العدد إلى نحو ٤٣٠ ١٥٥. وعلى ذلك فقد وافق جميع المانحين الدوليين على العمل استناداً إلى ذلك الرقم. على أن الحالة الغذائية كانت تتسم دائماً بدرجة عالية من عدم اليقين، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن برنامج الأغذية العالمي وهو المسؤول عن توفير خمس سلع غذائية أساسية (الحبوب والبقول والزيت والسكر والملح) كان دائماً ما يقوم بشحنها متأخراً بنحو ثلاثة أشهر أو حتى تنفد مخزوناته. ويجري شراء الحبوب والبقول من خلال عملية عروض تنافسية تخضع لقاعدة مقدم العطاء الأدنى تكلفة؛ والتي أدت دائماً إلى شراء منتجات ذات قيمة غذائية أقل، وطعام ينقصه التنوع. ومن جانبه، كان المكتب يختار دائماً أن يعوض حالات النقص، من خلال توفير الحبوب والبقول في بعض الأحيان، لكن في معظم الأحيان عن طريق إدخال التنوع في اختيار الأغذية.

٦٨ - ومضت تقول إنه لعدة أسباب، ينظر المكتب في تقديم اقتراح إلى المفوضية الأوروبية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بأنه يتعين عليه تسليم ميزانيته بالكامل تقريباً إلى برنامج الأغذية العالمي، من أجل تمكين البرنامج من الوفاء بولايته وتحقيق بعض التنوع في الحبوب والبقول. وفي ضوء المخزونات الحالية وأعمال التسليم المتوقعة، ستكون الفترة الانتقالية في أوائل عام ٢٠٠٤ في غاية الصعوبة إن لم يتدخل المكتب والبرنامج فوراً. ولقد كانت المساعدات الثنائية من إسبانيا وبلجيكا والجزائر تعوض دائما عن حالات النقص المؤقت، لكنها لم تتمكن من حل المشكلة الغذائية الحالية.

٦٩ - وأضافت أنه بعد ٢٨ عاماً من المنفى، فإن اللاجئين الصحراويين لا يستطيعون التحمل أكثر من ذلك. فهم يجدون أنه من الصعب أكثر فأكثر الحياة في منطقة لا يستطيعون إنتاج أي شيء فيها من دون دعم خارجي. ونتيجة لذلك فإن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٣ و ١٥ عاماً يتخلفون في نضجهم ودراستهم؛ والنساء يعانين من فقر الدم، وبوجه عام فإن اللاجئين عرضة للاختلالات البدنية والنفسية.

٧٠ - واسترسلت قائلة إن الشعب الصحراوي لا يزال خلال ذلك محروماً من حقه في تقرير المصير. وإن لم يصبح المجتمع الدولي أكثر التزاماً بالعملية، وإن لم يفعل كل ما في وسعه لفرض حل وفقاً للقانون الدولي، فسيجد نفسه أمام كارثة دولية. ومضت تقول إنه بتقليص كمية المعونة الغذائية يكون قد ساهم عن قصد أو دون قصد في ضياع الموارد المادية والفكرية التي ينبغي قانونا أن تكون حقا لكل الشعوب. وبانتظار الحل السياسي، والذي يؤمل قدومه سريعاً، يتعين أن يساعد المجتمع الدولي اللاجئين الصحراويين على العيش في ظروف لائقة وإنسانية.

٧١ - انسحبت السيدة تيوين.

٧٢ - بناء على دعوة من الرئيس اتخذ السيد مايول اي راينال (الفريق المشترك التابع للبرلمان الأوربي: ''السلام للشعب الصحراوي'') مكاناً إلى مائدة مقدمي الالتماسات.

٧٣ - السيد **مايول اي راينال** (عضو البرلمان الأوروبي): قال متحدثاً باسم الفريق المشترك التابع للبرلمان الأوربي والمسمى ''السلام للشعب الصحراوي'' إنه لن يكون هناك سلام في الصحراء الغربية من دون عدالة، وبعبارة أخرى، من دون الممارسة الحرة لحق تقرير المصير مع وجود الخيار الديمقراطي بالانفصال. وأشار إلى تاريخ مسألة الصحراء الغربية، مستعمرة وادي الذهب الإسبانية، التي أُدرجت على قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في عام ١٩٦٣. وأضاف أن انتفاضة عام ١٩٧٠ في زملة مثلت بداية كفاح الشعب الصحراوي من أجل التحرير، وأجبرت الدولة القائمة بالإدارة على القيام بأعمال تحضيرية لاستفتاء على تقرير المصير. على أن المغرب غزا الإقليم في عام ١٩٧٥، وقاومت جبهة البوليساريو آنذاك بضراوة حتى اضطر المغرب إلى توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في عام ١٩٩٠.

٧٤ - ومضى يقول إنه بموجب ما يسمى باتفاقات مدريد الثلاثية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، تخلت إسبانيا للمغرب وموريتانيا عن حقوق لم تكن لها، وذلك في انتهاك سافر للقانون الدولي. وأشارت إلى تلك الحقيقة محكمة العدل الدولية التي رفضت ادعاءات المغرب وأكدت حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير. وكان مجلس الأمن قد طلب انسحاب المغرب غير المشروط من الصحراء الغربية، لكن التحالف الفرنسي الأمريكي بخصوص المسألة منع المجلس للأسف من إيجاد سُبل لإجبار المغرب على قبول القرار. واليوم، تعترف ٧٥ دولة بمركز التمثيل لجبهة البوليساريو.

٧٥ - واسترسل قائلاً إنه في عام ١٩٩١، نصت خطة التسوية التي وقع عليها جميع الأطراف على وقف إطلاق النار وإجراء استفتاء على تقرير المصير استناداً إلى قائمة انتخابية تضعها بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. على أن المغرب، تسانده قوة من قوى الاستعمار الجديد - هي فرنسا - نجح في عرقلة جهود المجتمع الدولي. وفضلاً عن ذلك، كاد أن ينجح في عام ٢٠٠١ في جعل المجتمع الدولي يتراجع عن التزاماته، وذلك بعد أن بدا أن مجلس الأمن يدعم خطة تعرف باسم ''الطريق الثالث'' اقترحها المبعوث الشخصي للأمين العام جيمس بيكر. وتقتضي الخطة ضمناً إقرار الأمر الواقع للاحتلال المغربي، لأنها تنص على مشاركة جميع المستوطنين المغاربة في استفتاء صوري. ورفضت جبهة البوليساريو تلك الخطة بشكل قاطع.

٧٦ - وأضاف أنه لذلك نُقحت الخطة، وتنص الصيغة الجديدة على إجراء استفتاء على تقرير المصير بعد أربع إلى خمس سنوات من دخول الخطة حيز التنفيذ. وخلال تلك الفترة، يتمتع الإقليم بشكل من أشكال الحكم الذاتي الواسع، ومؤسسات تشريعية وتنفيذية ينتخبها الشعب الصحراوي

نفسه استناداً إلى إحصاء لجنة تحديد الهوية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (والتي سجلت ٨٥ ٤٣٦ شخصاً). على أن السجل الانتخابي للاستفتاء على تقرير المصير سيمتد ليشمل كل أولئك الذين دخلوا الإقليم منذ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، بما في ذلك ما يقرب من ١٥٠,٠٠٠ مستوطن مغربي.

٧٧ - وواصل كلمته قائلاً إنه على الرغم من المخاطر، فإن جبهة البوليساريو قبلت خطة بيكر الجديدة في مجملها، لكن المغرب رفضها. ووافق عليها مجلس الأمن بالإجماع مع الالتزام بمقاصد الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة متنازلاً بذلك لفرنسا التي لها حق النقض. وذكر أن مجلس الأمن ''أيد'' الخطة من دون إقرارها، وذكر أن الاتفاق يعتمد على التراضي بين الطرفين، مع علمه التام بأن المغرب الذي يرغب في فرض إرادته على المجتمع الدولي قد عبر بوضوح عن معارضته لخطة التسوية. وذلك يعني أن حالة الأمر الواقع التي تخالف القانون الدولي من جميع الجوانب يمكن أن تدوم لوقت أطول ولصالح قوة الاحتلال المغربية وأولئك المدينين لها بالفضل.

٧٨ - وذكر أنه لهذا يطلب إلى الأمم المتحدة أن تطالب بأن يجري المغرب استفتاء على تقرير المصير، معبراً عن اقتناعه بأن اللجنة ستشاركه رأيه.

٧٩ - انسحب السيد مايول اي راينال.

٨٠ - **السيد بيسا** (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية): قال، ممارساً لحقه في الرد على البيان الذي ألقاه سابقاً ممثل إسبانيا فيما يتعلق بجبل طارق، إن المملكة المتحدة ستواصل احترام التزامها تجاه شعب جبل طارق كما هو مبين في ديباجة دستور جبل طارق لعام ١٩٦٩، والذي أرسى مبدأ موافقة شعب جبل طارق على أي تغيير فيما يتعلق بالسيادة. وأضاف أن حكومة المملكة المتحدة تعتقد أن المسائل المتعلقة بجبل طارق لا يمكن حلها إلا من خلال الحوار، وأن الهدف ما زال هو بناء مستقبل أفضل لشعب جبل طارق.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.